

والتحول العصري على ستة محاور عمل أساسية وهى: محور الإجراءات، وخطوات تنفيذ المشروعات باحترافية تضمن استخدام أحدث الأساليب، كما يتضمن نطاق المشروع تشغيل أداة تكنولوجية مركزية لتمكين مكتب إدارة المشروعات من اختيار المشروعات وفقاً للأهداف الاستراتيجية للمصلحة، ومراقبتها بفعالية وفقاً للسياسات والإجراءات المحددة لذلك، كما ستتيح إعداد تقارير لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية لتسهيل، حيث تم الاتفاق على أن يتم تمويل المشروع بموجب منحة من شركة مايكروسوفت ضمن إتفاقية الشراكة مع الحكومة المصرية كمساعدة في المشاريع الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير الأداء الحكومي بشكل عام، تكلفة مباشرة على مصلحة الضرائب. ويتضمن أيضاً محور الإجراءات مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية لقطاع الأعمال (B2B E-Invoice) مما سيساعد على إحكام السيطرة على السوق الموازي ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي والقضاء على ظاهرة الفواتير الوهمية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال مراقبة التعاملات بين الشركات بعضها البعض، وتم تشكيل لجان على أعلى مستوى من الكفاءة والخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات بوزارة المالية، حيث وقع الاختيار على شركة Microsoft لتنفيذ الحل الفني للمنظومة بالمصلحة. 2- محور تطوير الإجراءات (مشروع إعادة هندسة الإجراءات والعمليات الضريبية): بداية المشروع: بعد صدور قرار من رئاسة الوزراء بتطوير مصلحة الضرائب المصرية لتواكب التطور العالمي في مجالات الإجراءات الضريبية، ومن الجدير بالذكر أنه تم بناء تلك الإجراءات وفقاً لمعيار الـ TADAT العالمي، بوضعه صندوق النقد الدولي لقياس وتحسين أداء عمليات هيئات الضرائب العالمية، وكذلك وضع بناء متكامل من جميع الإجراءات والعمليات الضريبية وتوحيدها على مستوى ضرائب الدخل والقيمة المضافة، 3- (محور الأفراد والهيكل التنظيمي): إن التدريب المستمر والفعال عنصر أساسى من عناصر التطوير المؤسسى المنشود، وتبنى الثقة فى أداء مصلحة الضرائب المصرية من خلال رفع درجة رضا المتعاملين معها عن الخدمات التى تقدمها ولذلك من المخطط تدريب جميع العاملين المصلحة بهدف تنمية مستوى المهارات الأساسية، أ- تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب: تم وضع التصور المبدئي للهيكل والذي يحقق ما يلي: (دمج أعمال مصلحة ضريبة القيمة المضافة مع أعمال مصلحة ضريبة الدخل، ب- تحسين بيئة العمل وزيادة درجة رضا العاملين: وتشمل ما يلي: "تحديد، ودمج الأموريات طبقاً لمعايير إختيار الأموريات (أعداد الممولين، وبالترتيب مع الخطة الزمنية لمشروع الميكنة الرئيسية، والمواقع بالأجهزة والمتطلبات التكنولوجية (أجهزة حاسب، 4- محور التشريعات: تم إصدار كلاً من (قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020م، 5- (محور الميكنة الشاملة): أ- مشروع مركز الاتصال (16395): أهداف المشروع: ويهدف مشروع مركز الاتصال إلى تمكين مصلحة الضرائب المصرية من تقديم خدمة مركز اتصالات متكامل لدعم الاتجاه العام للمصلحة الخاص بإدخال التكنولوجيا وتطوير المصلحة، ومن ثم رفع مستوى رضا المجتمع الضريبي (الممولين / المسجلين) وذلك بإتاحة قنوات إتصال متعددة تقوم بتوفير معلومات عامة وتفصيلية عن مصلحة الضرائب المصرية وعن القواعد الضريبية المختلفة، والمركز يعمل 16 ساعة يومياً من 8 صباحاً حتى منتصف الليل، ب- مشروع تنقية البيانات: أهداف المشروع: إن مشروع تنقية البيانات له أهمية كبيرة في التحضير، والتجهيز لتطبيق الميكنة الشاملة عن طريق تنقية قواعد البيانات؛ كذلك يساعد هذا المشروع على حصر إختلافات البيانات بالملفات الإلكترونية على قواعد بيانات الحاسب الآلي، كذلك يمكننا من التأكد من سلامة البيانات الموجودة على الحاسب الآلي، والذي يحتوى على كافة البيانات الأساسية للممولين بكافة أنواعهم حيث سيتم استخدامه كمرحلة أولى فى عملية تنقية، نموذج استكمال البيانات: يستهدف هذا النموذج استكمال البيانات التي من المتوقع أن يعتمد عليها النظام الضريبي المميكن الجديد مثل بيانات البريد الإلكتروني الخاص بالمول، كما يهدف أيضاً إلى توفير بوابة إلكترونية للممول لتسهيل جميع التعاملات الضريبية ورقمنة جميع الملفات الضريبية لتحقيق النتائج بسرعة ودقة. ثم تم عقد اجتماع بداية الانطلاق في 3 نوفمبر 2019م برعاية معالي وزير المالية وبحضور كلاً من نائب ومستشارى وزير المالية والسيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية ومستشار وزارة المالية لمشروعات تطوير مصلحة الضرائب المصرية وكافة الشركات العالمية المساهمة في تنفيذ هذا المشروع (E-Y - SAP - IBM - finance - E&Y - SAP - IBM) ، 6 - محور الربط والتنسيق بين المحاور: والتنسيق والتناغم بين المشاريع فى مختلف المحاور بهدف ضمان التكامل والترابط بين نتائج المشاريع والخطط الزمنية لكل مشروع، وإحداث الأثر الإيجابي المخطط في أقل وقت وبأقل مجهود وتكاليف، موقف المشروع: يعمل المشروع حالياً على إعداد مجموعة شاملة من أدلة العمل والنماذج التي تعكس الإجراءات الضريبية الجديدة، وذلك وفقاً لما تم الانتهاء إليه مع الشركة الاستشارية التي قامت بإعادة هندسة الإجراءات والعمليات الضريبية، والمركزيات وفقاً لخطة تنفيذية متكامل وتتناغم في طياتها مع خطة ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية. ويقوم

المشروع حالياً بوضع أسس ومعايير البرامج التدريبية المكثفة التي سيتم إطلاقها لتدريب كافة العاملين بالمصلحة على مجموعات مختلفة من البرامج التدريبية التي تتيح تنمية مهاراتهم وتمكينهم من تنفيذ مهامهم بدرجة أعلى من الإحترافية مما يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية. وأخيراً توجد مشروعات جارية العمل عليها وهي: تحديد ودمج الأموريات: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء هيكل وظيفي مدمج في ضوء الإجراءات، تحديث وتطوير الأعمال المدنية: يهدف هذا المشروع إلى تحديث الأعمال الإنشائية، دشنت مصلحة الضرائب الرسمية منظومة الإيصال الإلكتروني في إبريل 2022م وتعد هذه المنظومة امتداداً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية لتكتمل بذلك جميع أشكال التعاملات المالية الإلكترونية (الفاتورة B2B والإيصال B2C) وترتكز منظومة الإيصال على إنشاء نظام لمتابعة جميع المعاملات التجارية للسلع والخدمات بين الممولين والمستهلكين. دور إى تاكس في تشغيل منظومة الإيصال الإلكتروني: تقع مسؤولية تشغيل منظومة الإيصال الإلكتروني على عاتق فريق التشغيل في إى تاكس، وبموجب هذه المسؤولية يقوم الفريق بتقديم الخدمات الآتية للمصلحة: "خدمات تشغيل تطبيقات المنظومة، وخدمات التجهيز والتفعيل والدعم وصيانة واستبدال وإدارة ومراقبة نقاط البيع , 1- تحديث الأجهزة والمعدات: يهدف هذا المشروع إلى شراء وتوريد، وتشغيل الأجهزة الإلكترونية اللازمة لتشغيل المنظومة الضريبية الرئيسية بالأموريات، 2- مشروع الذكاء الصناعي وذكاء الأعمال (محور التكنولوجيا والميكنة): يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام تقارير ذكاء الأعمال Business Intelligence System, والذي يتيح الاستخدام الأمثل لمجموعات البيانات الضخمة التي ستتوافر على الحاسب الآلي من خلال تطبيق الأنظمة السابق الإشارة إليها، والشبكات والإنترنت من خلال الآتي: "وضع خطة عمل للمواقع التي تم تحديدها من خلال خطة مشروع إدارة التغيير، وتحديد وتنفيذ متطلبات الاتصال الخارجي لكافة مواقع المصلحة من خطوط ربط وأجهزة ومعدات، والصيانة للتأكد من استمرارية العمل بالمواقع المختلفة للمصلحة" (). أثر الرقمنة على إدارة الضرائب: لقد أدت زيادة الرقمنة "Digitalization" وتطوير أدوات تحليلية جديدة إلى زيادة كبيرة في كفاءة وفعالية إدارة الضرائب وساعدت على تقليل الأعباء إلى حد أكبر أو أقل بالنسبة لمختلف شرائح دافعي الضرائب وتشمل هذه التطورات: ادخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة.